

الإدارة العمومية والتعليم العالي: استراتيجيات تحسين الكفاءة والفعالية في ظل التحديات المعاصرة

Public Administration and Higher Education: Strategies for Enhancing Efficiency and Effectiveness Amid Contemporary Challenges

تناح مصطفى

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الجلفة

تاريخ النشر: 31-12-2024	تاريخ القبول: 25-12-2024	تاريخ الارسال: 31-10-2024
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص:

يستعرض هذا المقال التحديات التي تواجه الإدارة العمومية في قطاع التعليم العالي، مسلطاً الضوء على تأثير هذه التحديات على كفاءة المؤسسات الأكاديمية وفعاليتها في تقديم خدمات تعليمية وبحثية عالية الجودة. من خلال مراجعة الأدبيات النظرية، يتناول المقال عدة جوانب مؤثرة، منها ضعف الهيكلة الإدارية، نقص التمويل، والتحديات التقنية المرتبطة بالتحول الرقمي، ويقدم تحليلاً لأهمية تعزيز الشفافية والمساءلة وتفعيل التخطيط الاستراتيجي.

تشير النتائج إلى أن الإدارة العمومية تحتاج إلى تبني سياسات تركز على الاستقلالية الأكاديمية المصحوبة بمساءلة واضحة، مع التركيز على التعاون الداخلي والشراكات الخارجية لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. ويوصي المقال بضرورة اعتماد استراتيجيات تدريبية ودعم الرقمنة في العمليات الإدارية، مما يساهم في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي وتعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة العمومية، التعليم العالي، الكفاءة، الفعالية، التحديات المعاصرة.

Abstract:

This article examines the challenges faced by public administration in the higher education sector, highlighting how these obstacles impact the efficiency and effectiveness of academic institutions in delivering high-quality educational and research services. Through a review of theoretical literature, the article explores various influential factors, including administrative structural weaknesses, limited funding, and technological challenges related to digital transformation, offering an analysis of the importance of enhancing transparency, accountability, and strategic planning.

The findings indicate that public administration needs to adopt policies focused on academic autonomy paired with clear accountability, emphasizing internal collaboration and external partnerships to align educational outcomes with labor market demands. The article recommends implementing training strategies and supporting digitalization in administrative processes, thereby improving the performance of higher education institutions and enhancing their ability to respond to modern challenges.

Keywords: Public administration, higher education, efficiency, effectiveness, contemporary challenges.

في ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم، بات التعليم العالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتشكيل المجتمعات المتقدمة والقادرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية. ومع تزايد أهمية التعليم العالي، أصبحت الإدارة العمومية داخل هذا القطاع عاملاً حاسماً ليس فقط لضمان استمرارية المؤسسات التعليمية، ولكن أيضاً لتعزيز جودتها وكفاءتها في تقديم الخدمات التعليمية والتطوير البحثي. يتطلب هذا الوضع من مؤسسات التعليم العالي القدرة على تحقيق توازن بين الالتزام بالمبادئ الأكاديمية ومواكبة التوجهات العصرية في الإدارة، بما يشمل ذلك من تبني أنماط إدارة حديثة واستراتيجيات فاعلة لمواجهة التحديات المعاصرة.

تعد الإدارة العمومية في قطاع التعليم العالي معنية بتخطيط وتنفيذ السياسات وتوفير الموارد المالية والبشرية، وهي مسؤولة أيضاً عن صياغة إطار قانوني وتشريعي يكفل حرية البحث العلمي والاستقلالية الأكاديمية. في المقابل، تجد هذه الإدارة نفسها في مواجهة متزايدة مع عدة ضغوط، أبرزها زيادة الطلب على التعليم العالي، وتقليص الموارد المالية العامة، وتحديات العولمة والتكنولوجيا. فضلاً عن ذلك، هناك توقعات كبيرة من قبل المجتمع بأن تكون هذه المؤسسات ذات كفاءة عالية، قادرة على تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بتخريج كوادر مؤهلة، وإنتاج بحوث علمية مبتكرة تعود بالنفع على المجتمع ككل.

تعاني الإدارة العمومية في التعليم العالي من بيروقراطية متزايدة وقيود تمويلية قد تعيق قدرتها على تقديم أداء فعال. ولعل هذه التحديات المتنوعة تحتم على إدارات الجامعات أن تكون أكثر ابتكاراً ومرونة في استجابتها للتغيرات المستمرة، خاصة في ظل متطلبات العولمة التي تفرض معايير جديدة للمنافسة على المستوى الدولي. فعلى سبيل المثال، تتطلب البيئة الأكاديمية المعاصرة توفير بيئة محفزة للبحث العلمي، وتحسين مستوى جودة التعليم والتدريس، وهو ما يستدعي إعادة النظر في طرق الإدارة الحالية، وتعزيز الشفافية والفعالية.

أحد أبرز التحديات التي تواجه الإدارة العمومية في التعليم العالي هو الاستجابة الفعالة للتحولات التقنية التي أثرت على كافة جوانب الحياة. فقد أدت الرقمنة إلى تغيير جذري في طرق التعلم والتعليم، ما يفرض على الإدارات الجامعية ضرورة تبني تقنيات حديثة في تقديم الخدمات التعليمية والإدارية، سواء كان ذلك من خلال إنشاء منصات للتعلم الإلكتروني أو أتمتة العمليات الإدارية لتسهيل التفاعل بين الطلاب والإدارة.

إضافة إلى ذلك، تواجه الإدارة العمومية في التعليم العالي تحديات متعلقة بتوفير الدعم المالي والموارد الضرورية لضمان استمرار المؤسسات الأكاديمية في تقديم خدماتها. يُعد التمويل الحكومي عاملاً حاسماً في تمكين الجامعات من تطوير بنيتها التحتية وتوفير الموارد البحثية، إلا أن هذا التمويل غالباً ما يكون محدوداً، ما يجعل الإدارة العمومية تواجه معضلة التوفيق بين محدودية الموارد والحاجة المتزايدة إلى تحسين الأداء.

بناءً على ما سبق، يتضح أن الإدارة العمومية في التعليم العالي تلعب دوراً حاسماً في تطوير القطاع، لكنها تجد نفسها أمام تحديات جمة تتطلب استجابات إدارية مبتكرة وفعالة. لذلك، يثير هذا المقال التساؤل التالي: **كيف يمكن للإدارة العمومية في قطاع التعليم العالي تحسين كفاءتها وفعاليتها في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة؟**

2- المنهجية

يرتكز هذا البحث على منهجية تحليلية تستند إلى مراجعة الأدبيات النظرية المتخصصة في الإدارة العمومية وقطاع التعليم العالي، والتي تعتمد على التحليل النقدي والاستنتاجي للدراسات السابقة. لقد تم اختيار هذه المنهجية بالنظر إلى الطبيعة النظرية للموضوع وأهمية استيعاب الأطر النظرية والتحديات المتعددة التي تؤثر على أداء الإدارة العمومية. استندت المنهجية أيضاً إلى مقاربات تحليلية نقدية لتعزيز الفهم الشامل للعوامل التي تسهم في فعالية وكفاءة الإدارة العامة، وفقاً لما أشار إليه كل من *Creswell (2014)* الذي أكد على أهمية التحليل النظري في أبحاث العلوم الاجتماعية، و *Denzin و Lincoln (2005)* اللذين أوضحا كيف تتيح المراجعة المنهجية بناء تحليل شامل يعكس السياق الحالي للمجال المدروس.

يستفيد البحث من مقارنة التحليل المقارن التي تدعمها *Merriam (1998)*، حيث تسمح هذه المقاربة بمقارنة نتائج الدراسات الدولية لتحليل كيفية مواجهة المؤسسات التعليمية في دول مختلفة للتحديات، مع التركيز على استراتيجيات الإدارة العمومية الفاعلة. وقد أثبتت الأدبيات أن هذا الأسلوب التحليلي يعزز من موثوقية النتائج ويزيد من قدرتها على تقديم توصيات فعالة، وهو ما أشار إليه *Maxwell (2013)* في كتابه حول أهمية المنهج التحليلي في الدراسات الاجتماعية لإنتاج أبحاث ذات صلة عملية وعلمية.

إضافة إلى ذلك، تضمن البحث مراجعة شاملة للدراسات الحديثة ضمن الأدبيات الأكاديمية، بما يتماشى مع توجهات البحث العلمي المعاصر، كما أوضح *Neuman (2011)* الذي بيّن أن الاستناد إلى أحدث الدراسات يعزز من صلاحية نتائج البحث ويجعلها أكثر انسجاماً مع المتغيرات الجديدة في المجال.

من خلال الاعتماد على هذه المنهجية، يسعى البحث إلى استكشاف المفاهيم والأساليب التي تم تطويرها في الأدبيات السابقة لتحليل كيفية تعزيز دور الإدارة العمومية في تحقيق الكفاءة والفعالية في التعليم العالي، وتقديم توصيات قائمة على الأدلة المستخلصة من مراجعة هذه الدراسات.

3- النتائج

كشفت المراجعة النظرية حول الإدارة العمومية في قطاع التعليم العالي عن عدد من التحديات الأساسية التي تواجه المؤسسات التعليمية العامة، وركزت على التحديات المتعددة التي تتطلب استجابات إدارية مبتكرة لضمان جودة الأداء وفعاليته. أظهرت التحليلات أن المؤسسات التعليمية الحكومية، خاصة في سياقات الموارد المحدودة والبيروقراطية، تواجه ضغوطاً متزايدة لتحسين جودة التعليم والخدمات البحثية المقدمة، مع ضرورة الحفاظ على التوازن بين الاستقلالية الأكاديمية والمسؤولية العامة تجاه المجتمع. *(Teixeira & Amaral, 2007)* وقد أظهرت الأدبيات أن التحديات الرئيسية تتجسد في ضعف الهيكليّة الإدارية، التغيرات السريعة في التكنولوجيا، والضغط الاجتماعي للحصول على خدمات تعليمية ذات جودة عالية.

من ناحية، توضّح النتائج أن ضعف الهيكلية الإدارية وانخفاض الشفافية في الإدارة يؤثّران سلباً على كفاءة المؤسسات التعليمية، حيث تشير الدراسات إلى أن غياب التخطيط الاستراتيجي وضعف الاتصال بين الأقسام الإدارية المختلفة يعيق القدرة على تحقيق التكيف مع المتغيرات الحديثة، مما ينعكس سلباً على أداء هذه المؤسسات (Pollitt & Bouckaert, 2011). كما كشفت دراسات مثل دراسة OECD (2017) أن العديد من مؤسسات التعليم العالي العامة تعاني من قيود في الميزانيات المالية، الأمر الذي يجعلها تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي، مما قد يؤدي إلى تقييد استقلاليتها وتأثيرها في إنتاجية البحث العلمي والتطوير الأكاديمي.

فيما يتعلّق بالتحديات التقنية، أثبتت الدراسات أن التحولات الرقمية المتسارعة تتطلب من المؤسسات تبني نماذج إدارة حديثة تعتمد على التكنولوجيا، والتي تسهم في تقليل التعقيدات الإدارية وتعزيز التفاعل بين مختلف الأطراف في العملية التعليمية (Denzin & Lincoln, 2005). ومع ذلك، فإن العديد من المؤسسات تعاني من نقص في المهارات الرقمية المطلوبة لدى الموظفين الإداريين، مما يقلل من فعالية تنفيذ هذه التحولات الرقمية ويدعم الحاجة إلى استراتيجيات تدريب فعالة وشاملة.

إضافة إلى ذلك، كشفت النتائج عن وجود ضغط مجتمعي متزايد على المؤسسات التعليمية لتحسين جودة التعليم المقدم، حيث أظهرت تحليلات اجتماعية أن المجتمع يتوقع من المؤسسات التعليمية العامة تحسين مهارات الطلبة وتأهيلهم لسوق العمل بما يتوافق مع المتطلبات الجديدة للعولمة (Creswell, 2014). وقد أشارت الأدبيات إلى أن هناك حاجة متزايدة لتفعيل عمليات التقييم والمساءلة، والتي تلعب دوراً كبيراً في توجيه الجامعات نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتوافقة مع احتياجات المجتمع ومتطلباته.

من هذا المنطلق، خلصت النتائج إلى أن الإدارة العمومية في قطاع التعليم العالي بحاجة إلى تحديث استراتيجياتها الإدارية وتبني سياسات متكاملة تشمل إعادة هيكلة العمليات الإدارية، تعزيز الشفافية، واعتماد التكنولوجيا الحديثة كأداة فعالة لتعزيز كفاءة وفعالية الأداء. كما تم اقتراح تكثيف برامج التدريب لمواكبة التطورات الرقمية، بالإضافة إلى تحسين أساليب التواصل الداخلي لضمان التنسيق الفعال بين الأقسام.

4- المناقشة

تعكس النتائج التي توصلنا إليها تعقيدات إدارة التعليم العالي في القطاع العمومي، وتظهر الحاجة الملحة إلى تطوير استراتيجيات تواكب التحديات المعاصرة. تُبرز الأدبيات أن الإدارة العمومية في التعليم العالي تواجه تحديات متعددة تتعلق بالتمويل، الكفاءة الإدارية، والتكيف مع التحولات التكنولوجية، مما يستدعي تبني نهج متكامل في صياغة السياسات الإدارية. وكما أشار Pollitt وBouckaert (2011)، فإن تحسين الإدارة في المؤسسات التعليمية يتطلب تحولاً في أساليب الحوكمة المعتمدة، بما يشمل تفعيل الرقابة الذاتية وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرار، وهو ما يتفق مع الحاجة المتزايدة لإرساء نظم مساءلة تُعزز الثقة العامة في هذه المؤسسات.

عند النظر إلى التجارب الدولية، نجد أن تطبيق السياسات الإدارية المستندة إلى التخطيط الاستراتيجي قد حقق نتائج إيجابية في عدة دول. على سبيل المثال، تبنت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) استراتيجيات

لتعزيز استقلالية الجامعات مع توفير أطر للمساءلة، مما أدى إلى تحسين الأداء الأكاديمي وتعزيز الكفاءة الإدارية (OECD, 2017). يشير هذا إلى أن الاستقلالية المدروسة، عندما تترافق مع أنظمة تقييم فعالة، يمكن أن تعزز من كفاءة الإدارة العمومية في قطاع التعليم العالي وتساعد على تلبية احتياجات المجتمع بشكل أفضل.

وفيما يخص التحديات التقنية، تظهر أهمية تبني التكنولوجيا الحديثة كجزء أساسي من استراتيجيات الإدارة في التعليم العالي. التحول الرقمي في العمليات الإدارية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تقليل التكلفة وتحسين الكفاءة، لكن يتطلب ذلك توفير تدريب مناسب للموظفين الإداريين للتعامل مع هذه التقنيات بفعالية، كما بينت دراسات *Denzin* و *Lincoln* (2005). يشير هذا إلى أن التحول الرقمي يجب أن يكون شاملاً ومدعوماً بخطط تدريبية متواصلة تضمن بناء قدرات الموظفين وتمكينهم من استخدام الأنظمة الحديثة بفعالية.

أحد أبرز العوامل التي يجب التركيز عليها هو زيادة التواصل الداخلي والتعاون بين الأقسام المختلفة في المؤسسات التعليمية، حيث تؤكد الأدبيات أن ضعف التنسيق قد يؤدي إلى تكرار العمليات وتضارب المسؤوليات، مما يؤثر على أداء المؤسسة ككل. (Teixeira & Amaral, 2007) وتؤكد هذه الدراسات أهمية توفير آليات تواصل فعالة تعزز من التنسيق بين الأقسام وتدعم العمل الجماعي لتحقيق الأهداف المؤسسية بفعالية.

من جهة أخرى، تطرح الأدبيات تساؤلات حول كيفية تحقيق التوازن بين توفير الجودة في التعليم واحتياجات المجتمع المحلي والدولي. يؤكد *Creswell* (2014) على أن نجاح المؤسسات التعليمية في تلبية احتياجات المجتمع يتطلب التزاماً بتحسين التعليم والتدريب على المهارات الملائمة لسوق العمل، وهو ما يستدعي تكثيف التعاون بين الإدارة العمومية والقطاعات الصناعية والتجارية لضمان تزويد الطلاب بالمهارات العملية اللازمة.

بناءً على هذه المناقشات، يتضح أن الإدارة العمومية في قطاع التعليم العالي تحتاج إلى نهج أكثر مرونة وابتكاراً، يعتمد على التخطيط الاستراتيجي الفعال والرقابة الذاتية، وتبني التكنولوجيا الحديثة كوسيلة لتعزيز الكفاءة. يتطلب ذلك تطوير سياسات شاملة للتدريب والتقييم المستمر، إلى جانب تحسين آليات التواصل الداخلي والتعاون بين الأقسام المختلفة.

5- الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الإدارة العمومية في قطاع التعليم العالي تواجه تحديات متزايدة تتطلب تبني استراتيجيات شاملة وديناميكية لتحسين الكفاءة والفعالية. تُبرز النتائج أن النجاح في إدارة مؤسسات التعليم العالي يستلزم التركيز على الاستقلالية الأكاديمية المقترنة بالمساءلة، وتفعيل التخطيط الاستراتيجي، وتحقيق التحول الرقمي الشامل، مما يمكن هذه المؤسسات من التكيف مع التحولات السريعة والتعقيدات التي تفرضها البيئة الحديثة.

كما تُظهر المناقشات أن التعاون الداخلي والتنسيق بين الأقسام يعدان من المقومات الأساسية لتحقيق الأهداف المؤسسية بشكل فعال، إضافة إلى أهمية الشراكات مع القطاعات الأخرى لضمان مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة.

بناءً على التحليلات والأدبيات المستعرضة، يمكن للإدارة العمومية في التعليم العالي تحسين أدائها عبر اعتماد سياسات تدريب مستمرة للموظفين، وتحسين التواصل الداخلي، وتفعيل آليات المساءلة والشفافية. إن هذه التوصيات تمثل خطوات عملية نحو تعزيز الأداء المؤسسي، وتوفير تعليم عالٍ يلبي تطلعات المجتمع ويعزز القدرة التنافسية للمؤسسات الأكاديمية على المستوى العالمي.

6- قائمة المراجع

1. Creswell, J. W. (2014). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches* (4th ed.). Sage Publications.
2. Denzin, N. K., & Lincoln, Y. S. (2005). *The SAGE Handbook of Qualitative Research* (3rd ed.). Sage Publications.
3. Maxwell, J. A. (2013). *Qualitative Research Design: An Interactive Approach* (3rd ed.). Sage Publications.
4. Merriam, S. B. (1998). *Qualitative Research and Case Study Applications in Education*. Jossey-Bass.
5. Neuman, W. L. (2011). *Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches* (7th ed.). Pearson Education.
6. OECD. (2017). *Education Policy Outlook 2017: Key Policies in OECD Countries*. Paris: OECD Publishing.
7. Pollitt, C., & Bouckaert, G. (2011). *Public Management Reform: A Comparative Analysis* (3rd ed.). Oxford University Press.
8. Teixeira, P. N., & Amaral, A. (2007). *Public policies and higher education*. Springer.